



بيان صحفي  
٢٨ أبريل ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ أبريل ٢٠١٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٠,٧٥% و ١١,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١١,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١١,٢٥%.

ظل المعدل السنوي للتضخم العام في معظمه دون تغيير عند ٩% في فبراير ومارس ٢٠١٦ بعد أن سجل ١٠% في يناير ٢٠١٦ و ١١% في ديسمبر ٢٠١٥. بينما ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٨,٤% في مارس من ٧,٥% في فبراير ٢٠١٦. وترجع التطورات الشهرية في التضخم العام والأساسي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية. وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من أن انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية حد من التضخم المستورد، إلا أن الضغوط التضخمية المحلية ستظل محل اهتمام ومتابعة.

وتشير البيانات المبدئية إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٣,٥%. وكان قطاع التشييد والبناء، والأنشطة العقارية هما المساهمان الرئيسيان في النمو خلال النصف الأول من العام المالي على الرغم من الانكماش المستمر في قطاع السياحة، والتراجع في قطاع الاستخراجات. ومن ناحية أخرى ساهم الاستهلاك بالنسبة الأكبر في النمو، هذا بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية للاستثمار. في حين ساهم صافي الصادرات سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ على خلفية تراجع الصادرات وارتفاع الواردات على الرغم من انخفاضها النسبي عن العام السابق.

وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من أن الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المحلية الكبرى من المتوقع أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن المخاطر النزولية المحيطة بالاقتصاد العالمي، قد تؤدي إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على ما سبق، وفي ظل التأثير المتوقع من قرار رفع أسعار العائد في الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية ترى اللجنة أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية مرة أخرى بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية وأثرها على توقعات التضخم، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg